

# اللاجئات السوريات في الأردن أوضاعهن الاجتماعية والقانونية واحتياجاتهن التنموية



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاستقرار  
ESCWA

## رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

## رسالتنا

بشَقْف وعِزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،  
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.  
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.





# اللاجئات السوريات في الأردن أوضاعهن الاجتماعية والقانونية واحتياجاتهن التنموية

## حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: [publications-escwa@un.org](mailto:publications-escwa@un.org).

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: [www.unescwa.org](http://www.unescwa.org).

# وقائع

أشارت اللاجئات السوريات المشاركات في حلقات النقاش إلى أن المساعدات المقدمة غير كافية، مما يدفعهن للبحث عن عمل يساعدهن في تغطية النفقات المالية المتزايدة للأسرة. إلا أنهن غالباً ما يفتقرن إلى الخبرة المستجيبة لمتطلبات سوق العمل، حيث تركز خبرتهن على المهن التقليدية.

وأكدت اللاجئات السوريات أن العادات والتقاليد تحمل الرجال مسؤولية البحث عن عمل في حين أنه يتوقع من النساء الاهتمام بالأعمال المنزلية.

تواجه الإناث صعوبات متزايدة في الوصول والحصول على التعليم الجيد. وبالرغم من توفر التعليم للاجئين في الأردن بشكل مجاني إلا أن بعد المدارس عن السكن وغياب المواصلات وارتفاع أجورها شكل عائقاً، مما أثر على التحاق اللاجئات السوريات في التعليم. كما تبرز اللغة الإنجليزية كعائق حاسم يمنع اللاجئين السوريين الذين أكملوا تعليمهم الثانوي في سوريا من الوصول إلى التعليم العالي في الأردن.

إلا أن اللقاءات المركزة أضاءت على أن غالبية النساء السوريات المشاركات في مجموعات النقاش، أكدن أن اللجوء إلى الأردن ساعدهن على رؤية نماذج أردنية في مجال تعليم المرأة الجامعي تختلف تماماً عن الواقع في سوريا. وقد شجع ذلك بعض الطالبات السوريات على إكمال دراستهن اقتداءً بالفتيات الأردنيات.

يؤخر عدم توفر الوثائق القانونية اللازمة للاجئين السوريين على إجراءات القبول.

ويؤثر فقدان الوثائق المدنية والقانونية على الحماية الفردية والمجتمعية للاجئين السوريين. ويمكن أن يؤدي الفشل في إصدار وثيقة واحدة إلى سلسلة من العواقب التي تحول دون إصدار وثائق أخرى. ومن أهم الوثائق المفقودة لدى السوريين: شهادة الزواج، وبطاقة وزارة الداخلية، وشهادة طالب اللجوء/تسجيل مفوضية شؤون اللاجئين، وشهادة الميلاد، وشهادة الوفاة.

يشكل الفقر والخوف على «شرف العائلة» أسباباً رئيسية لتزويج القاصرات.

تُعتبر المنافسة على الموارد من أهم أسباب التوتر بين اللاجئين السوريين والمجتمع الأردني. وتقول اللاجئات السوريات إنهن غيرن طريقة لباسهن ومظهرهن الخارجي حتى يبدن كالأردنيات من أجل الحد من التعليقات السلبية أو المهينة التي قد يتعرضن لها.



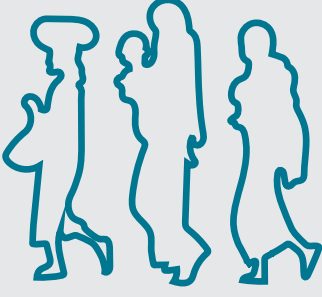
# كلمة شكر

المستشارة رانيا السويطي بتنسيق مع مركز الأميرة بسمة التابع للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في محافظة الكرك، وإشراف المستشارة منار زعيتر، منسقة المشروع، والسيدة ندى دروزه، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين في مركز المرأة في الإسكوا، والتوجيه العام من السيدة مهرباز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة.

أعدت هذه الدراسة ضمن إطار مشروع «مساعدة وتمكين اللاجئات من سوريا والنساء والفتيات المستضعفات في المجتمعات المضيفة في مصر والأردن ولبنان» الذي تنفذه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بدعم من الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون. وتبني الدراسة على لقاءات مع عدد من اللاجئات السوريات والنساء من المجتمع المضيف نفذتها

# المحتويات

|       |                                             |
|-------|---------------------------------------------|
| ص. 6  | مقدمة                                       |
| ص. 8  | أولاً- الاحتياجات التنموية                  |
| ص. 8  | ألف- الحد من الفقر                          |
| ص. 9  | باء- معالجة البطالة                         |
| ص. 10 | جيم- الصحة                                  |
| ص. 11 | دال- التعليم                                |
| ص. 13 | ثانياً- الوضع القانوني                      |
| ص. 14 | ثالثاً- العنف ضد النساء والفتيات            |
| ص. 14 | ألف- العنف الاقتصادي                        |
| ص. 15 | باء- العنف الإلكتروني                       |
| ص. 15 | جيم- العنف الجنسي                           |
| ص. 16 | دال- زواج القاصرات                          |
| ص. 16 | هاء- العنف الجسدي والنفسي واللفظي           |
| ص. 17 | واو- جهل القوانين وطغيان التقاليد           |
| ص. 18 | رابعاً- المشاركة في الحياة السياسية والعامة |
| ص. 19 | خامساً- الخلاصة والتوصيات                   |
| ص. 19 | ألف- الخلاصة                                |
| ص. 20 | باء- التوصيات                               |



## مقدمة

إعداد هذه الورقة ضمن برنامج «مساعدة وتمكين اللاجئين من سوريا والنساء والفتيات المستضعفات في المجتمعات المضيفة في مصر والأردن ولبنان» الذي تعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع المديرية العامة للتعاون من أجل التنمية في وزارة الخارجية الإيطالية والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، على تنفيذه في مصر والأردن ولبنان.

وتهدف هذه الورقة إلى تأطير وتظهير أبرز احتياجات النساء الأردنيات الأكثر هشاشة واللاجئات السوريات في الأردن ونقلها إلى صانعي وصانعات القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات والآليات الوطنية الأردنية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. وتنطلق الإسكوا في العمل من القناعة بأهمية بذل المزيد من الجهود لبناء التأزر والتماسك بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللجوء واستثمار وتعزيز قدرة المجتمع المضيف على أن يكون مجهزاً بشكل أفضل لمواجهة تحديات أزمة اللجوء.

وتقدم هذه الورقة نتائج لقاءات مركزة مع نساء تتراوح أعمارهن بين 18 و45 سنة، يسكنن في منطقة الكرك الواقعة في جنوب الأردن. ضمت مجموعة النساء الأردنيات 73 امرأة، ومجموعة اللاجئات السوريات 72 امرأة لجأن إلى

الأردن ليس من الأطراف المصدقة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أن الحكومة الأردنية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقّعتا مذكرة تفاهم في عام 1998 تحدّد معايير التعاون بينهما. ووفق آخر إحصاء للمفوضية<sup>1</sup>، بلغ عدد اللاجئين من الجمهورية العربية السورية (سوريا في باقي النص) إلى الأردن 663,507 أشخاص، يعيش معظمهم خارج المخيمات، بينما يعيش الباقون في مخيمات أُقيمت خصيصاً لهم. ويبيّن إحصاء المفوضية أن 50 في المائة من اللاجئين هم من الإناث و25 في المائة منهم دون سن الثامنة عشرة، مع عدد مجهول من اللاجئين غير المُدرجين في سجلات المفوضية. كما بيّن الإحصاء أن العدد الأكبر من اللاجئين السوريين يقيم في العاصمة عمّان (195,303)، وعدداً أقل في محافظة الكرك (8,499)، وعدداً قليلاً في محافظة الطفيلة (1,686).

ومع حلول العام التاسع على بداية اللجوء السوري إلى الأردن، تستمر الجهود المبذولة لضمان حماية اللاجئين السوريين والمواطنين الأردنيين الأكثر ضعفاً، حيث وضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للفترة 2017-2019، وتبعتها خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للفترة 2020-2022. وكجزء من الجهود الدولية، يأتي

1 الأرقام الواردة في هذه الفقرة مستقاة من بوابة البيانات التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتاريخ 2 شباط/فبراير 2021.

مقابلات مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إضافة إلى حلقة نقاش مُركَّز مع عدد من المنظمات المحلية العاملة مع النساء في الكرك.

الأردن من مناطق متعددة في سوريا، ولا سيما من أرياف دمشق، ودرعا وحمص. وقد تم تنفيذ اللقاءات بالتعاون مع مركز الأميرة بسمة في محافظة الكرك. كما تم تنظيم



# أولاً- الاحتياجات التموية

مسبب لأبرز الإشكاليات ذات الصلة بهذه القطاعات ومؤثر في هشاشة وضع النساء.

شملت الاحتياجات التموية التي عبّرت عنها النساء المشاركات في النقاشات المركّزة قضايا مرتبطة بالعمل والصحة والتعليم. وتحدثن عن الفقر كعامل مشترك

## ألف- الحد من الفقر

وأرجعت النساء المشاركات في النقاشات الفقر إلى أسباب عديدة أهمها ضعف المشاركة في الحياة الاقتصادية. واعتبرن أن ضعف توافر فرص العمل يرتبط بالطبيعة الخاصة لمحافظة الكرك. وقد بيّن المسح الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية بشأن العمل والبطالة في عام 2019، أنّ نسبة البطالة بين الذكور الأردنيين في محافظة الكرك بلغت 3.1 في المائة، ونسبة البطالة بين الإناث 4.5 في المائة في حين بلغت النسبة بين الذكور غير الأردنيين 0.4 في المائة وبين الإناث غير الأردنيات 0.5 في المائة. وتُعتبر هذه النسب منخفضة بالمقارنة مع النسب العامة للبطالة في الأردن، التي تظهرها تقديرات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، حيث زاد معدل البطالة المرتفع أصلاً ليصل إلى 23.9 في المائة في الربع الثالث من عام 2020، بعدما كان 19.3 في المائة في الربع الأول من العام. وتُظهر أنماط البطالة باستمرار ارتفاع معدلات البطالة في صفوف النساء والشباب وخريجي الجامعات.

لقد أدى النقص في الموارد والفرص إلى زيادة نسبة الأردنيين وغير الأردنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر. ففي عام 2016، ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الأردن إلى 20 في المائة، وفي الفترة 2017-2018، أظهرت النتائج الرئيسية لمؤشرات الفقر في الأردن أن نسبة الفقر بين الأفراد بلغت 15.7 في المائة، أي أن 1.069 مليون أردني وأردنية يعيشون في مستوى الفقر<sup>2</sup>. أما اللاجئون السوريون، فيعيش 83 في المائة منهم في المناطق الحضرية وفي مستوى الفقر، وفق تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2018 التي سجلت المعلومات التالية: 85 في المائة تحت خط الفقر (96 دولاراً أمريكياً للفرد شهرياً)؛ 48 في المائة هم من الأطفال؛ و4 في المائة من المسنين<sup>3</sup>. وأشارت خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للفترة 2017-2019 (ص. 28) إلى أن غالبية أسر اللاجئين السوريين (72 في المائة)، التي تعيش داخل المجتمعات المضيفة، لا تزال إما تعاني من انعدام الأمن الغذائي أو عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

2 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)/المكتب القطري في الأردن، الهشاشة الجغرافية والمتعددة الأبعاد في الأردن، 2020 (بالإنكليزية)، ص. 16.

3 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صحيفة وقائع عن الأردن، تشرين الأول/أكتوبر 2018.



والأجور غير المناسبة التي لا تغطي نفقات المواصلات، إضافة إلى عدم توفير بيئة عمل صديقة للمرأة، مثل حضانات الأطفال، ناهيك عن النظرة الدونية من المجتمع إلى الفتيات العاملات في المدن الصناعية.

وتحدثت النساء الأردنيات عن ضعف ثقافة العمل الحر في المحافظة وتفضيل العمل الحكومي الثابت مع الراتب المضمون. فالمجتمع لا يشجع المرأة على التفكير بتأسيس مشروعها الخاص وله نظرة سلبية إلى المرأة التي تلجأ إلى مؤسسات الإقراض للحصول على دعم. كما يحُول نقص التمويل الكافي، والفوائد المالية المترتبة على القروض، والضمانات المطلوبة دون قيامهن بمشاريع صغيرة خاصة بهنّ. وفي سياق الحديث عن الحصول على قروض، أثار عددٌ كبير من النساء مشكلة غياب المصادقية والشفافية ومأسسة العمل في بعض المؤسسات العاملة في قطاع المشاريع الصغيرة وضعفها في ما يخص التوجيه الصحيح والخدمات المقدمة لمتابعة تلك المشاريع. كما أكدت غالبية النساء أن معظم تلك المؤسسات تنقصه الشمولية في تقديم الخدمات للسيدات المستفيدات ومتابعتها. وأفادت النساء الأردنيات اللواتي تجاوزت أعمارهن 30 سنة ولم يكملن الدراسة الجامعية، وبدأن في مشاريع منزلية ممولة عن طريق القروض، بأنهن لم يستطعن الاستمرار أو التوسع بها، وواجهن مشكلات في تسويق منتجاتهن والوصول إلى أسواق جديدة، لكون معظم مشاريعهن متشابهة في مجال التصنيع الغذائي والحرفي والتجميل. وأفاد بعضهن ممن حصلن على منح مشروطة بترخيص مشاريعهن المنزلية بأنهن لم يكنّ على دراية كافية بإجراءات ترخيص المشاريع المنزلية والالتزامات المالية المترتبة على ذلك، مما أدى إلى مزيد من الأعباء المالية التي لم تكن في حسابهن.

أما اللاجئات السوريات فعبرن عن حاجتهن إلى فرص العمل بسبب حاجتهنّ الماسة إلى تغطية النفقات المالية المتزايدة للأسرة، وأشرنّ إلى عدم كفاية المساعدات والخدمات المقدمة من مؤسسات الإغاثة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فالتحديات كثيرة ومتنوعة. من جهة، تنحصر خبرة اللاجئات السوريات، بحسب ما أفدن به في النقاشات، في مهن تقليدية مورثة عن أمهاتهنّ وجداتهنّ، في مجال الزراعة أو التصنيع الغذائي أو الخياطة أو التجميل. وفي سياقٍ مواز، مرّ بعضهنّ بتجارب غير ناجحة في مجال العمل في الكرك بسبب عدم قدرتهنّ على

من أهم أسباب الفقر قلة فرص العمل ولا سيما الفرص المتاحة للفتيات الأردنيات، وبالأخص الخريجات الجامعيات، ورجحت المشاركات في النقاش سبب ذلك إلى ضعف تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة في محافظة الكرك حيث يتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في العاصمة عمّان. وأشارت غالبية الفتيات المشاركات إلى فجوة في مخرجات الدراسة الجامعية مقارنة باحتياجات سوق العمل، حيث أكدنّ افتقادهنّ إلى مهارات متقدمة في اللغة الإنكليزية التي يحتاجها سوق العمل، وذلك بسبب قلة المراكز المتخصصة بتقديم الدورات المطلوبة في هذا المجال، مما يحول دون حصولهنّ على فرص العمل. ووفق تقرير للبنك الدولي، وصلت نسبة التعليم بين الأردنيات إلى 99 في المائة وهي الأعلى في المنطقة. لكن المشكلة الرئيسية التي تواجه توظيف المرأة هي عدم التوفيق بين التعليم واحتياجات سوق العمل<sup>4</sup>. وفي سياق متصل، رأت النساء المشاركات في النقاش أنّ سوق العمل يشترط توفر خبرة سابقة، وبالتالي فإن عدم توفير دورات مهنية متقدمة ومتخصصة تناسب متطلبات سوق العمل، يحول دون إقدامهن على إنشاء وإدارة مشاريع مهنية خاصة بهن ومطلوبة من قبل السوق المحلي.

وأكدت المشاركات أنّ معدل الرواتب في المحافظات الرئيسية الكبرى أعلى منه في محافظة الكرك، كما أنّ رواتب الذكور أعلى من رواتب الإناث للعمل ذاته. ويتوافق ذلك مع نتائج مسح الاستخدام الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لعام 2017 وأظهر فجوة بين متوسط الأجور للإناث والذكور في القطاعين العام والخاص معاً، حيث بلغ متوسط الأجر 467 ديناراً أردنياً للإناث مقابل 514 ديناراً للذكور، أي بفارق 47 ديناراً لصالح الذكور<sup>5</sup>.

ورأت الأردنيات المشاركات في اللقاءات، أنّ عمل المرأة في القطاع الخاص غير مرغوب فيه اجتماعياً، حيث لا يتقبّل المجتمع بشكل عام والرجل بشكل خاص عمل المرأة في القطاع الخاص. وأشارت غالبية المشاركات إلى أنّهنّ لا يتحمسنّ للعمل في هذا القطاع لأنه يسمح باستغلالهنّ بساعات عمل طويلة مقابل أجور متدنية، تقلّ عن الحد الأدنى للأجور، الذي يبلغ 220 ديناراً وهو لا يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة في الأردن. وأوضح عددٌ من المشاركات أن إنشاء مدينة صناعية في الكرك لتوفير فرص عمل لأبناء المنطقة وبالأخص للنساء لم يكن كافياً، وذلك بسبب ساعات العمل الطويلة

4 البنك الدولي، مشاركة النساء في الاقتصاد وتمثيلهن ووصولهن إلى العدالة في الأردن، 2013 (بالإنكليزية)، ص. 20.

5 دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، مسح الاستخدام وتعويزات العاملين لعام 2017، ص. 67.

الحصول على حقوقهن من أصحاب العمل لعدم حيازة أوراق ثبوتية تضمن حقوقهن. ويعود ذلك إلى محدودية قدراتهن على حيازة تصاريح عمل. وقد ازداد عدد تصاريح العمل الممنوحة للاجئين السوريين في الأردن بشكل ملحوظ بعد مؤتمر لندن حول سوريا الذي عُقد في شباط/فبراير 2016 وشهد تعهدات سخية لتمويل البرامج الإنسانية والإنمائية لسوريا والدول المجاورة، فبلغ 200,180 تصريحاً في آب/أغسطس 2020<sup>6</sup>، ولكن نسبة التصاريح الممنوحة للإناث منهم لم تمثل سوى 5 في المائة من مجمل التصاريح الممنوحة في عام 2019 (7,000 تصريح للإناث من أصل 153,000 تصريح)<sup>7</sup>. وجاء في تقرير لمعهد التنمية الخارجية البريطاني أن اللاجئين السوريين في الأردن لا يزالون يواجهون حواجز كبيرة تعيق وصولهم إلى العمل المدفوع الأجر وذلك بالرغم من صدور اتفاق الميثاق الأردني لعام 2016 الذي هدف إلى تسهيل انخراطهم في سوق العمل عن طريق زيادة تصاريح العمل<sup>8</sup>.

وذكرت غالبية النساء السوريات أنَّ العمل الحُر مرتبطٌ بالرجل أكثر من المرأة، فبحسب العادات والتقاليد في الأرياف، الرجل هو المسؤول عن الإنفاق على الأسرة، فيما المرأة مسؤولة عن أسرتها من حيث الأعمال المنزلية. ورأى بعضهن أنَّ نقص التمويل المتاح للنساء وتقييد حرية حركتهن هما من العوامل التي حدَّت من التفكير في إقامة مشاريع ريادية خاصّة بهنَّ. أما السوريات المتزوجات في سن مبكرة، فلا تزال مشاركتهنَّ في سوق العمل شبه معدومة بسبب العادات والتقاليد السورية التي ترى أنَّ المكان الأنسب للمرأة هو البيت حيث عليها الوفاء بالالتزامات المنوطة بها داخل البيت فقط تجاه أفراد أسرتها. وبعضهنَّ أبدى الرغبة في العمل من داخل المنزل حرصاً على عدم الاختلاط بالرجال. ووفقاً لاستطلاع للرأي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول مشاركة المرأة الأردنية والسورية في القوى العاملة، شملت أسباب ضعف الانخراط في الحياة الاقتصادية رعاية الأطفال، والمسؤوليات المنزلية، وكذلك معارضة الأسرة<sup>9</sup>.

## جيم- الصحة

وانعكس الفقر والهشاشة الاقتصادية وضعف المشاركة في المجال الاقتصادي على القضايا ذات الصلة بالصحة والتعليم التي شكلت أولويات للنساء من المجموعتين.

وفي مجال الصحة، وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها الأردن في ما يتعلق بالرعاية الصحية والصحة الإنجابية، لا تزال المرأة تواجه التحديات، وبالأخص في أرياف المحافظات. أما الخدمات الصحية المقدمة للاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن فهي تتضمن الخدمات الصحية التي تقدَّم للمواطنين الأردنيين دون تمييز، في المراكز الصحية العامة والمستشفيات الحكومية وبأسعار مخفضة، وتشمل خدمات الولادة، والرعاية الصحية في حالات الطوارئ، والرعاية الصحية الثالثية<sup>10</sup>، وخدمات الصحة النفسية، إضافة إلى خدمات دعم التغذية مجاناً للأطفال الذين يعانون سوء التغذية<sup>11</sup>.

وأوضحت غالبية اللاجئين السوريات أنَّ الإجراءات الصحية في الأردن معقدة، وأنَّ هذه الإجراءات تغيرت منذ

قدومهنَّ إلى الأردن، الأمر الذي فاقم من الأعباء المالية المترتبة عليهن. لقد أشارت خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للفترة 2017-2019 (ص. 32) إلى أن 10 في المائة من أسر اللاجئين السوريين يذهب أكثر من 25 في المائة من إنفاقهم إلى الرعاية الصحية. وفي الواقع، تلقى اللاجئون السوريون رعاية صحية عامة مجانية خلال الفترة من 2012 إلى 2014؛ وبعد ذلك، أصبحوا يعاملون نفس المعاملة التي يعامل بها الأردنيون غير المؤمَّن عليهم. وفي كانون الثاني/يناير 2018، ألغت الحكومة الأردنية الرعاية الصحية المدعومة للاجئين السوريين المقيمين خارج مخيمات اللاجئين. وهذا ما سبق وتطرق إليه تقرير أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن هشاشة وضع اللاجئين السوريين في الأردن لعام 2019 (ص. 12)، حيث أشار إلى أن تغيير سياسة الرعاية الصحية في الأردن تسبب في ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية للاجئين وزيادة الضغط المالي عليهم.

إضافة إلى مشكلات التكلفة، تحدثت اللاجئين عن انخفاض جودة الخدمات الطبية الحكومية، لناحية

6 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صحيفة وقائع عن الأردن لشهر أيلول/سبتمبر 2020 (بالإنكليزية)، ص. 3.

7 صحيفة The Jordan Times، خبر عن تطارب العمل الممنوحة للاجئين السوريين في الأردن، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

8 معهد التنمية الخارجية، تقرير عن النساء السوريات اللاجئات في الأردن وفرصهن في اقتصاد العربة (أو الاقتصاد غب الطلب) (بالإنكليزية)، ص. 6، بريطانيا، أيلول/سبتمبر 2017.

9 هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة REACH، مشاركة النساء الأردنيات والسوريات في القوى العاملة والنظرة إلى توظيفهن (بالإنكليزية)، ص. 6، عمان، أيلول/سبتمبر 2016.

10 يتطلب العلاج المتقدم للحالات الثالثية العالية التكاليف موافقة مسبقة من لجنة حالات الرعاية الاستثنائية التابعة للمفوضية والتي تمعد شهرياً ويمكن للفرد معرفة ما إذا كان مؤهلاً للحصول على هذه الخدمات في أية عيادة تابعة لجمعية العون الصحي الأردنية (IHAS) أو كاريتاس (Caritas).

11 دليل خدمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، آب/أغسطس 2018.

النقص في كفاءة الأطباء، وتدني جودة الأدوية، وسوء المعاملة أحياناً من قِبل بعض مقدمي الخدمات الصحية. وفي سياق مقابل، نوهت اللاجئات بالخدمات التي يقدمها بعض الجهات غير الحكومية، ولكنهن أشرن إلى صعوبة الحصول على العلاج الخاص ببعض الحالات الصعبة، كالعمليات الجراحية أو صور الأشعة أو التحاليل الطبية، حيث أن إجراءات الحصول على الموافقة طويلة وبطيئة ومركزية.

في مجال الصحة الإنجابية والجنسية، أشارت النساء من المجموعتين إلى ضعف المعرفة بالقضايا ذات الصلة. فرأت الأردنيات المشاركات في النقاش، أنَّ النساء غير المتزوجات اللواتي يقطن مع أهاليهن في المناطق البعيدة عن مركز المدينة يخجلن من الإفصاح عن بعض أعراض أمراض الجهاز التناسلي والثدي، مما يفاقم وضعهن الصحي ويؤخر اكتشاف المرض ويصعب

علاجهن. ويُعزى ذلك إلى قلة وعيهن الصحي من جهة، وخوفهن من نظرة المجتمع لقضايا الصحة الإنجابية من جهة أخرى. ووفقاً للاستراتيجية الوطنية للصحة 2015-2019، سيشكل الارتفاع المتزايد في عدد الإناث في سن الإنجاب (15-49 سنة) في السنوات القادمة تحدياً قومياً رئيسياً في الأردن، إذ سوف يقفز عدد النساء في سن الإنجاب والتكاثر من حوالي 1.7 مليون في عام 2012 إلى حوالي 2.1 مليون بحلول عام 2022<sup>12</sup>.

وتحدثت اللاجئات أيضاً عن ضعف في مجال الرعاية والتثقيف الصحي للمرأة في مختلف مراحل العمر بدءاً من المراهقة، مروراً بمرحلة ما قبل الزواج، ثم الزواج والحمل، وصولاً إلى سن الأمل، حيث لا تجيد النساء التعامل مع كل مرحلة، وليست لهن دراية شاملة بكيفية الوقاية من الأمراض التي تصيب الجهاز التناسلي وسرطان الثدي وبالحد من الأمراض المنقولة وراثياً.

## دال- التعليم



برز التعليم كأولوية في الاحتياجات التنموية بالنسبة للاجئات السوريات، بينما لم تتطرق الأردنيات إلى أي إشكاليات خاصة بالتعليم، بل أكدن حصول تطور كبير في السياق الاجتماعي الداعم لتعليم الفتيات سواء في الكرك أو المناطق الأخرى. ووفقاً للبيانات الرسمية، يشهد الأردن زيادة في الاهتمام بتعليم الإناث، حيث بلغت نسبة التحاقهن بالجامعات 52 في المائة مقابل 48 في المائة للذكور (تم احتساب هاتين النسبتين بناء على بيانات مؤشر قطاع التعليم العالي في الأردن للعام الجامعي 2016-2017، ص. 17). وبحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، كاد الأردن أن يحقق هدفه المتمثل في حصول الجميع على التعليم الابتدائي، إذ سجل نسبة 97 في المائة من الأطفال في المدارس، وحافظ على التكافؤ بين الجنسين في التعليم منذ عام 1979. ومع ذلك، فإن التقدم في الالتحاق بالمدارس لم يفد جميع الأطفال على قدم المساواة، بما في ذلك الأطفال ذوو وذوات الإعاقة والأطفال اللاجئون، وترى اليونيسف أن تحسين جودة التعليم يتطلب مزيداً من التركيز والاستثمار<sup>13</sup>.

أما في حالة اللاجئات السوريات، فبعد التعليم مجالاً خصباً للاحتياجات والهواجس، وذلك لأسباب كثيرة. فقد أكد تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن هشاشة وضع اللاجئين السوريين في الأردن لعام 2019 (ص. 42)، أن الأسر السورية تواجه العديد من

العوائق لضمان التحاق أولادها بالتعليم والبقاء فيه، وذلك بالرغم من مجانية التعليم في المدارس الحكومية الأردنية للاجئين السوريين ممن هم في سن الدراسة. وهذه العوائق تشمل الحواجز الاجتماعية ونقص الحماية والحواجز القانونية والاقتصادية والتعليمية.

بداية، يغيب الاهتمام بتعليم الإناث عند العائلات اللاجئة، وذلك لضعف القناعة بأهمية تعليم الفتيات، كما لا تتقبل العائلات السورية انتقال الفتيات للعيش في أماكن أخرى بهدف التعليم. فمشكلة المواصلات هي من أهم المشاكل التي تؤثر على التحاق الفتيات بالمدارس بسبب بُعدها عن مكان السكن وارتفاع أجور المواصلات، وهذا ما أكدته غالبية اللاجئات. وفي سياق مُواز، عبّرت اللاجئات عن قلقهن حيال جودة التعليم المقدم للاجئين السوريين في الأردن، بسبب تقصير مدة الحصص الدراسية وافتقارها ونظام الدوامين الصباحي والمسائي. كما أثارت اللاجئات قضية سوء المعاملة التي يلقيها الطلاب اللاجئون واختلاف المعاملة عن الطلبة الأردنيين.

على مستوى التعليم الجامعي، ورغم معاملة الطلبة السوريين معاملة الطلبة الأردنيين في المرحلة التوجيهية والذي يُعدّ اجتيازها شرطاً أساسياً للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، يقتصر خيار الطلبة السوريين الراغبين في الالتحاق بالجامعات الحكومية الأردنية على ما يُعرف بـ "البرنامج الدولي" أو يختارون الدراسة في الجامعات الخاصّة. ويُعدّ "البرنامج الدولي" متاح

12 المجلس الصحي العالي في الأردن ومنظمة الصحة العالمية، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة في الأردن 2015-2019، (بالإنكليزية)، ص. 16.  
13 الموقع الإلكتروني لمكتب منظمة اليونيسف في الأردن، برنامج "تعليم نوعي وشامل لكل طفل".

للطلبة غير الأردنيين، بمن فيهم السوريون، الأعلى تكلفة ضمن برامج الجامعات الحكومية. كذلك تزيد رسوم الجامعات الخاصة عن نظيرتها الحكومية بشكل كبير، في بعض الأحيان تبعاً للتخصّص وسمعة الجامعة.

ووفق دراسة نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام 2017 عن التعليم العالي للطلاب اللاجئين السوريين<sup>14</sup>، تتنوع وتتقاطع الحواجز والعقبات التي تواجه اللاجئين السوريين الذين يرغبون بالانضمام إلى مؤسسات التعليم العالي في الأردن، وهي تشمل:

**الحواجز المالية:** بالإضافة إلى الصعوبات في تسديد الرسوم، فإنّ العديد من الطلبة هم من المعيلين الرئيسيين لأسرهم ويحتاجون إلى التوفيق بين الحياة الأكاديمية وضرورة العمل وكسب الرزق، مما يمثل تحدياً إضافياً.

**الحواجز الأكاديمية واللغة الإنكليزية:** تبرز اللغة الإنكليزية المعتمدة في المناهج في معظم الجامعات الأردنية كعائق حاسم يمنع اللاجئين السوريين الذين أكملوا تعليمهم الثانوي في سوريا من الوصول إلى التعليم العالي في الأردن، لأنّ اللغة الرئيسية في سوريا هي اللغة العربية.

**الوثائق القانونية:** تستلزم إجراءات تسجيل الطلاب في جميع مؤسسات التعليم العالي الأردنية تقديم

مستندات وشهادات رسمية. ويؤخر عدم توفّر هذه الوثائق إجراءات القبول. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون المستندات اللازمة التي تؤهل الطلاب للحصول على المنح الدراسية مفقودة، مما يؤدي إلى ضياع الكثير من الفرص.

**الطلب المرتفع على المنح الدراسية:** الطلب أعلى بكثير من المنح المتوفرة. ومن بين آلاف الطلبات المقدّمة للحصول على المنح الخاصة بالتعليم العالي، حوالي 2,000 منحة فقط مُخصّصة للاجئين السوريين. وعلاوة على ذلك، انخفض عدد المنح الدراسية المتوفرة في عام 2016 عن تلك التي قدّمت في السنوات السابقة، وذلك بسبب نقص التمويل.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن غالبية النساء السوريات المشاركات في مجموعات النقاش، أكدن أن اللجوء إلى الأردن ساعدهنّ على رؤية نماذج أردنية في مجال تعليم المرأة الجامعي تختلف تماماً عن الواقع في سوريا. وقد شجع ذلك بعض الطالبات السوريات على إكمال دراستهنّ اقتداءً بالفتيات الأردنيات، حيث عبّر عدد من الفتيات السوريات اللاتي أنهين الثانوية العامة في الأردن ولم يتزوجن عن رغبة شديدة في إكمال تعليمهنّ الجامعي سواء بقين في الأردن أو عدن في قـت قريب إلى سوريا.

14 أحمد الحوامدة وهنا العالي، التعليم العالي والطلاب السوريون اللاجئون: حالة الأردن من حيث السياسات والممارسات والآفاق (بالإنكليزية)، ص. 20، ورقة ليونسكو قدّمت في المؤتمر الإقليمي حول التعليم العالي في ظروف النزاعات، الذي عقدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في شرم الشيخ بمصر، 28-29 آذار/مارس 2017.



## ثانياً- الوضع القانوني

أهلها القاطنين في المخيم كونها مسجلة في الأصل معهم عند مجيئهم إلى المخيم.

ويؤثر فقدان الوثائق المدنية والقانونية تأثيراً كبيراً على الحماية على المستويين الفردي والمجتمعي للاجئين السوريين، حيث يمكن أن يؤدي الفشل في إصدار وثيقة واحدة إلى سلسلة من العواقب التي تحول دون إصدار وثائق أخرى. ومن أهم الوثائق المفقودة لدى السوريين: شهادة الزواج، وبطاقة وزارة الداخلية، وشهادة طالب اللجوء/تسجيل مفوضية شؤون اللاجئين، وشهادة الميلاد، وشهادة الوفاة.

وتتعدد المعوقات التي تحول دون إصدار الوثائق القانونية والمدنية وهي، بحسب تقرير أصدرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2018، ضعف الوعي بأهمية تلك الوثائق، والفقر أو نقص الموارد المالية، وضعف المعرفة بمسار وآليات إصدار تلك الوثائق، أو حيازة معلومات خاطئة، والخوف والرهبة من أي إجراءات رسمية أمام السلطات الأردنية، وفقدان تلك الوثائق أو تركها في سوريا. وإضافة إلى هذه التحديات، يبقى العنف الممارس ضد النساء وتزويج الطفلات من العوائق الرئيسية التي تواجهها النساء اللاجئات بشكل خاص<sup>15</sup>.

في معرض الحديث عن الاحتياجات التنموية، لا يمكن إغفال قضية مشتركة تطرقت إليها اللاجئات السوريات اللواتي شاركن في اللقاءات وتتعلق بالأوراق الثبوتية والإجراءات القانونية. فحين قدومهنّ إلى الأردن في بداية الأزمة، حال فقدان بعض الوثائق المدنية الخاصّة بهنّ وبأولادهنّ نتيجة الحرب دون التحاق أولادهنّ بالصفوف المدرسية المناسبة لأعمارهم/هنّ، كما عانت الأمهات اللاتي قدمنّ ولديهنّ أطفال حديثو الولادة بعمر شهر وأقل، أو اللواتي أنجبنّ أطفالهنّ على الحدود الأردنية السورية، من عدم القدرة على إصدار شهادات ميلاد لأطفالهنّ، مما اضطرهنّ إلى الذهاب للمحكمة لاستصدار وثائق ولادة.

وأشارت اللاجئات السوريات إلى استمرار صعوبة بعض الإجراءات القانونية المتعلقة بإجراءات الإقامة وتبعات ذلك على العديد من جوانب الحياة. على سبيل المثال، وفي حال زواج رجل سوري مقيم خارج مخيم الزعتري من امرأة سورية من داخل المخيم، لا يستطيع الرجل إجراء معاملة "لمّ الشمل" وإضافة زوجته إلى أوراقه الخاصّة والاستفادة من خدمات الإغاثة التي تقدمها المفوضية للاجئين السوريين المقيمين خارج المخيم. وفي حال السفر خارج الأردن، يستطيع الزوج اصطحاب أبنائها ولكن هي لا تستطيع السفر إلا مع



## ثالثاً- العنف ضد النساء والفتيات

حالة، منها 4,527 حالة تتعلق بالبالغات و2,438 حالة تتعلق بالقاصرات<sup>16</sup>. وأفاد تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصادر عام 2018 بشأن تحليل واقع النزوح من منظور الجنسين: وضع النساء السوريات اللاجئات في الأردن (ص. 10)، بأن ثلث اللاجئات في الأردن قد تعرضن للعنف الجسدي في حياتهن، وأن 52 في المائة منهن تعرضن للإيذاء العاطفي من قبل الأزواج في أغلب الأحيان. كما أكدت دراسة أخرى أصدرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2016 بعنوان "تعزيز استجابة قطاع العدل الأردني لحالات العنف ضد المرأة" (ص. 1)، أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في الأردن تقع ضحية للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل منذ سن الخامسة عشرة، وتعرض امرأة واحدة من بين كل عشر نساء للعنف الجنسي. ووفقاً لهذه الدراسة، لا تزال تمارس ضغوط اجتماعية لرفض دعاوى العنف ضد المرأة داخل نظام العدالة.

لم تقتصر المشكلات والاحتياجات التي عبّرت عنها المشاركات الأردنيات واللاجئات السوريات على القضايا ذات الصلة بالصحة والتعليم والعمل، ولكنهن أثرن أيضاً القضايا ذات الصلة بهن كنساء، ولا سيما تعرّضهن لمختلف أشكال العنف. صحيح أن اللاجئات كن أكثر جرأة من الأردنيات في الحديث عن تجاربهن الشخصية، وصحيح أن البعض من المجموعتين اعتبر أن ما يتعرضن له ليس عنفاً بل يُعزى إلى منظومة القيم التي يتبعنها، فقد تحدثت غالبية النساء من المجموعتين عن المشكلات العديدة التي يواجهنها في كل من الحيزين الخاص العام. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية في الإحصائية المُعدّة منذ بداية عام 2019 وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر منه، عن بلوغ عدد النساء والفتيات المعنفات اللواتي راجعن مكاتب الخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة 6,965



### ألف- العنف الاقتصادي

الأردنيات العاملات وهو تقييد حرية التصرف برواتبهن وطرق إنفاقها، حيث يحدّد الأزواج ذلك ولا يتركون لهنّ المجال في الصرف منه على أدنى احتياجاتهنّ الشخصية الخاصّة. وهذه أيضاً حال غير المتزوجات، حيث يتحكم الأهل برواتب بناتهن العاملات.

كشفت النساء الأردنيات والسوريات المشاركات في مجموعات النقاش عن عنف اقتصادي يُمارس عليهن عبر إجبارهنّ على التنازل عن حقوقهنّ التي ضَمّنها القانون، ولا سيما حقوقهن في الميراث، أو حقوقهن في المهر المؤجل. كما تحدثن عن شكلي آخر من العنف الاقتصادي يتعرض له بعض النساء



قدرة العديد منهم على التعامل مع التقنيات والبرامج الحديثة المستخدمة في الحاسوب والإنترنت، أصبح من الصعب جداً الحد من هذه الجرائم، بحسب ما عبّرت عنه النساء المشاركات. ويساهم غياب التشريعات الخاصة بمواجهة هكذا جرائم في تفاقمها، إضافة إلى خوف النساء من الحديث عن الانتهاكات التي تطلهن وذلك بسبب النظرة المجتمعية الدونية التي قد يقابلن بها.

إضافة إلى العنف الاقتصادي، تحدثت النساء من المجموعتين عن التعرض إلى ما يسمى بالعنف الإلكتروني الذي يعني استباحة خصوصياتهن وتعريضهن للخطر. ومن الأمثلة على ممارسة العنف الإلكتروني على النساء، التعرض للمطاردة والابتزاز والتحرشات الجنسية، والمراقبة والتجسس عليهن من خلال الإنترنت. وبسبب عدم توفر التوعية المجتمعية للنساء والفتيات عن هذا النوع من الجرائم، وعدم



## جيم- العنف الجنسي

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن قد بذل جهوداً ملموسة للحد من ظاهرة العنف الجنسي، ومنها قيام مكتب الشكاوى في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام 2009 بإنشاء قاعدة بيانات مُحوسبة للتقارير الكمية والنوعية حول شكاوى النساء عن حالات العنف والتمييز ضدهن، بهدف تكوين سجل إحصاء وطني في هذا المجال. وقد حُدثت القاعدة ورُبطت مع الجهات الشريكة من مؤسسات رسمية وأهلية. وتقود اللجنة فعاليات سنوية في إطار حملة 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة<sup>17</sup>. وفي ما يخص اللاجئين السوريين، سعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل دائم، إلى العمل مع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومع اللاجئين أنفسهم، ضمن منهج شامل يتيح لجميع اللاجئين التمتع بحقوقهم في الأمان والكرامة وعدم التمييز<sup>18</sup>. كذلك وضعت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والوزارات المعنية في عام 2013 "إجراءات العمل الموحدة المشتركة بين الوكالات للوقاية من والتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف والاستغلال والإهمال والإساءة ضد الأطفال في الأردن"، لضمان منع العنف الجنسي ضد النساء بفعالية والتصدي له بما يتماشى مع المعايير الدولية.

تطرقت النساء من المجموعتين إلى قضية العنف الجنسي، فتحدثن عن التحرش الجنسي الذي يتعرض له النساء والفتيات، ولا سيما في المناطق النائية التي تضم جيوب الفقر، وإخفاهن ذلك حتى لا يُساء إلى إسم الأسرة في ظل ثقافة العيب والسُّمعة.

وبُنت دراسة حول ظاهرة التحرش في الأردن 2017 أجرتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (ص. 97)، أنّ أهم التحديات التي تزيد من خطر انتشار ظاهرة التحرش الجنسي هي التالية:

القصور التشريعي على مستوى الاستراتيجيات والسياسات والبرامج.

طغيان المعايير المجتمعية والثقافية التي لا تدعم ولا تشجع على الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي.

استمرار أوجه التمييز وعدم المساواة بين الجنسين.

ضعف التنسيق والتعاون والمتابعة والتوثيق والتقييم بين مختلف الجهات ذات العلاقة.

ضعف أو انعدام الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية المقدمة لضحايا التحرش الجنسي.

عدم توفر أرقام وإحصاءات رسمية تعكس مدى انتشار ظاهرة التحرش بسبب بقاء معظم الحالات دون تبليغ.

ضعف الأدلة على نجاعة التشريعات والتدابير والآليات والإجراءات الحالية في مواجهة التحرش الجنسي.

17 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التقرير الدوري السادس المقرر تقديمه من الدول الأطراف في عام 2016، الأردن CEDAW/C/JOR/6.  
18 للمعلومات عن جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكن الاطلاع على الدراسة التي أجرتها بعنوان الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندي والاستجابة لهما في حالات اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2015.



الأردنية والبرنامج الأوروبي للتنمية الإقليمية وحماية البيئة في الشرق الأوسط عن الظروف المعيشية للاجئين السوريين في الأردن داخل وخارج المخيمات في الفترة 2017-2018 (ص. 30)، إلى أنَّ اللاجئين السوريين في الأردن يتزوجون في وقت أبكر بكثير مما كان سائداً في سوريا قبل الحرب. ففي حين كان حوالي 3 في المائة من الفتيات في سن 15 سنة في سوريا متزوجات قبل الحرب، ارتفعت هذه النسبة بعد اندلاع الأزمة إلى 14 في المائة. كما بيّنت الدراسة أنَّ نسبة النساء المتزوجات في سن 20 سنة بلغت 71 في المائة في عام 2017، مقارنة بنسبة 43 في المائة في عام 2008 (حسب الإحصاءات السورية). ومن بين الأسباب المؤدية إلى تزويج الطفلات، يشكل الفقر السبب الأساسي بحسب آراء النساء الأردنيات المشاركات في النقاش. وبحسب آراء اللاجئين السوريين، يضاف إلى الفقر الخوف على «شرف العائلة» الذي يُصان بتزويج الفتاة، ومنظومة القيم والعادات التي تؤطر فضاء المرأة داخل البيت. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمة الأردني (النواب والأعيان) وافق، نتيجة لضغوط منظمات المجتمع المدني والحركات النسوية في الأردن في عام 2019، على تعديل القانون المؤقت للأحوال الشخصية (2010)، وقبول مقترح رفع سن الزواج في حالات الاستثناء إلى 16 سنة بدلاً من 15 سنة.

من أبرز مظاهر العنف التي تحدثت عنها النساء قضية تزويج الطفلات. فقد قالت النساء الأردنيات إنَّ نسبة لا بأس بها من هذه الزيجات تُفرض على فتيات محافظة الكرك وبالأخص في المناطق التي تبعد عن مركز المدينة، ولكن في العادة لا يتم التزويج في الكرك بل في محافظة معان. لكنهن لاحظن أن هذه النسبة قد انخفضت مقارنة بما كانت عليه قبل عشرين سنة. إلَّا أنَّ الدراسة التي نشرها المجلس الأعلى للسكان عن «زواج القاصرات في الأردن» في عام 2017 (ص. 28) أوضحت أن ارتفاعاً ملحوظاً سُجل في عدد زيجات القاصرات اللاتي تقل أعمارهنَّ عن 18 سنة خلال الفترة 2010-2015، حيث ارتفعت النسبة من 9.5 في المائة في عام 2011 إلى 11.6 في المائة في عام 2015. أما الإناث السوريين المقيمات على الأراضي الأردنية فهنَّ الأكثر زواجا في الأعمار التي تقل عن 18 سنة حيث وصلت نسبتهنَّ إلى 43.7 في المائة في عام 2015، بزيادة بلغت حوالي ثلاث مرات خلال الفترة 2011-2015. وتشير دراسة لليونيسف عن زواج القاصرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدرت في عام 2017 (الجزء المتعلق بالأردن، ص. 8)، إلى أن ظاهرة تزويج الطفلات في مجتمعات اللاجئين ليست جديدة بل كانت سائدة في سوريا، ولكنها ازدادت بشكل ملحوظ بعد اندلاع الأزمة وظهور حركات النزوح والجوع. وفي السياق عينه، أشارت دراسة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي



## هـ- العنف الجسدي والنفسي واللفظي

وذكرت النساء الأردنيات أن الخوف من التعرُّض لمزيد من العنف من قبل الزوج في حالة الإفصاح يضطر المرأة إلى السكوت عن العنف الجسدي أو النفسي أو اللفظي الذي يمارسه زوجها عليها، إضافة إلى الخوف من نظرة المجتمع الدونية إليها وإلى أسرتها، ولا سيما في حال وصل الأمر إلى الطلاق. واشتكت المشاركات الأردنيات من غياب التضامن الأسري معهنَّ لأن الأسرة، بدلاً من دعم المرأة ضحية العنف العائلي، تحاول إقناعها بالتحمل والصبر. كما تحدثن عن خوف النساء من خسارة أطفالهن في حال طلبن الطلاق. وتتعرض النساء إلى الضغوط من قبل أهل التنازل عن تربية الأبناء بحجة الانفصال وتتفاقم الضغوط في حال لم تكن المرأة عاملة.

في سياق استعراض أشكال العنف أيضاً، تحدثت المشاركات السوريات عن التعرُّض للعنف الجسدي والنفسي واللفظي، فهذه المشكلة مطروحة في المجتمع السوري وبالأخص الريفي منه منذ مراحل ما قبل الجوع، ولكنها تفاقمت بسبب سكوت النساء. فيما اعتبرت مجموعة ثانية أنه أمر بسيط قد اعتدن عليه ولذلك لا تفصح النساء عنه، وتحدثت مجموعة ثالثة عن خشية النساء من الإفصاح بسبب الخوف من ردة فعل أهل. فالنساء لا يُخبرنَّ أسرهنَّ عن الاعتداءات التي يمارسها الأزواج عليهنَّ خوفاً من إلقاء اللوم عليهنَّ واتهامهنَّ بإهمال واجباتهنَّ المنزلية والزوجية والعائلية. وهكذا يشكل غياب التضامن الأسري التحدي الرئيسي الذي يجعل المرأة تخشى الإفصاح عن العنف الذي يمارس ضدها.



إضافة إلى عدم قبول سلوكيات مثل خروج المرأة (سواء المتزوجة أو الفتاة وخاصة صغيرات السن) من بيتها بدون محرم. وبيّنت دراسة أجرتها اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع معهد التنمية الخارجية البريطاني في عام 2017، أن 51 في المائة من النساء السوريات اللاتي تمت مقابلتهن في الأردن قلن إنهن مُنعن من مغادرة المنزل دون مرافقة<sup>19</sup>. وأكد بعضهن موقف الأسرة والمجتمع الراض تماماً لفكرة سكن النساء المطلقات والأرامل والعازبات بشكل مستقل. وهذا السبب جعل العديد من الفتيات، وبالأخص يتيمات الأب والأم، يقبلن الاقتران بأي شخص للتحرّر من سلطة الإخوة أو زوجاتهم. وأكد الجميع أن المرأة المطلقة هي الأكثر معاناة في سوريا، حيث لا يُسمح لها بالخروج من المنزل حتى لو كانت كبيرة في السن، وأن كثيراً من الفتيات فقدن أزواجهن نتيجة الحرب واضطرنّ إلى الزواج من رجل كبير في السن سعياً وراء الحرية. وأكدت جميع المشاركات أن العادات والتقاليد في سوريا تجعل جميع أفراد الأسرة (الأب والأم والأبناء المتزوجين وزوجاتهم) يقطنون في منزل واحد، وتُعطى سلطة اتخاذ مختلف القرارات التي تخصّ الأسرة للرجال فقط، أما دور النساء فيقتصر فقط على الإنجاب وخدمة جميع أفراد الأسرة دون أن يكون لهنّ أي رأي أو قرار.

وبالرغم من المشكلات التي استعرضتها اللاجئات السوريات، فقد أكدت غالبتهنّ أنّ وجودهنّ في المجتمع الأردني ومجاورتهنّ للنساء الأردنيات في محافظة الكرك من العوامل التي جعلتهن يتأثرن بالثقافة الأردنية وساعدت كثيراً من الأزواج على تبديل مواقفهم للاحية تقبّل خروج الزوجات والبنات لوحدهنّ، أو للاحية تغيير موقفهم من عمل النساء. وأكدت أن اللجوء إلى الأردن ورؤية التجارب الحيّة للأردنيات اللواتي استطعن الانخراط في سوق العمل، إضافة إلى المشاركة في الأنشطة التوعوية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للنساء، هي عوامل أسهمت في رفع وعي النساء السوريات وتحسين ظروفهنّ الاقتصادية.

في سياقٍ مُوازٍ لأشكال العنف التي استعرضتها النساء، بيّنت النقاشات ضعف معرفة النساء بمفاهيم المساواة والقوانين والتشريعات الخاصّة بحقوق المرأة، وعدم ثقتهن بمؤسسات حماية الأسرة والمؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة، وخوفهن من التوجه لهذه المؤسسات لعدم وضوح مهامها وضعف التنسيق بينها، إضافة إلى ضعف فاعلية تدخلاتها نتيجة للنقص في قدرات وخبرات العاملين فيها، وعدم احترام خصوصية النساء.

وفي محاولة لتفكيك العوامل المشتركة التي تُفاقم العنف الذي تتعرض له اللاجئات والأردنيات، تبدو منظومة الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد في مقدمة المشكلات التي تتسبب بانتهاك حقوق النساء وبهشاشة وضعهن على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وأكد بعض النساء الأردنيات أنّ العادات والتقاليد هي التي تحكم بعض القرى البعيدة عن مركز المدينة والتي يغلب عليها الطابع العشائري، لأن العائلات يعرف بعضها البعض الآخر وتتجاور في السكن، ويصل بها الأمر إلى التدخل في حياة المرأة للحدّ من حركتها وحرية تنقلها وحتى إلى التدخل في خيار لباسها. وقال بعض الفتيات إنّ ضعف شبكة المواصلات بين مدن المحافظة نفسها دفع العديد من المواطنين إلى استخدام باصات "الطلب الخاصة" للتنقل، الأمر الذي يُعتبر غير مقبول عند العديد من الأهالي ويحدّ من حركة النساء في حال توفّر فرصة عمل خارج منطقة إقامتهن، وبالأخص النساء اللواتي تقل أعمارهنّ عن 45 سنة.

في المنظومة القيمية أيضاً، لم تغفل النساء عن المجموعتين الحديث عن القصور العام في وعي الرجال بحقوق النساء وفي وعي النساء أنفسهن بحقوقهن. فغالباً ما توقّع النساء على عقد الزواج دون قراءته أو دون الاستفسار عما يمنحها هذا العقد من حقوق.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للاجئات السوريات اللواتي أكدن على وجود نظرة مجتمعية دونية تجاه المرأة

19 دراسة عن تأثير المساعدات النقدية على اللاجئين السوريين في الأردن أعدها اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع معهد التنمية الخارجية البريطاني، A Promise of Tomorrow: The effects of UNHCR and UNICEF cash assistance on Syrian refugees in Jordan، ص. 94.



## رابعاً- المشاركة في الحياة السياسية والعامة

حصة المقاعد المخصصة للنساء في المجلس، الأمر الذي انعكس في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام 2016 حيث حصلت النساء على 15.4 في المائة من المقاعد وهو أعلى مستوى وصل إليه تمثيل المرأة سياسياً في الأردن. هذا على مستوى الأردن ككل، أما على مستوى محافظة الكرك حصراً، فتنحصر مشاركة المرأة سياسياً على الأغلب في الانضمام إلى الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني.

في التوازي، أكدت غالبية السوريات اهتمامهنّ بالاضطلاع بأدوار سياسية بعد العودة إلى سوريا. ولكنهنّ أشرن إلى انعدام الخبرة وإلى انخفاض المستوى التعليمي لغالبيتهم، وهي عوامل مساهمة في إقصائهنّ عن العملية السياسية في بلدهنّ. وقال عدد كبير من المشاركات السوريات إنهن يشعرن بالقلق لانعدام مشاركة المرأة في مفاوضات السلام السورية، مما سيؤثر على مستقبل حقوق النساء والفتيات في سوريا ما بعد النزاع.

أعربت النساء من المجموعتين عن الرغبة في القيام بأدوار سياسية، ولا سيما على المستوى المحلي. ولكنهن يدركن جيداً التحديات التي تواجههن في هذا المجال.

اعتبرت غالبية النساء الأردنيات المشاركات في النقاش أنّ الرجال أقدر منهنّ على المشاركة في الحياة العامة واتخاذ القرارات السياسية، وهذا ما يقودهن إلى عدم الاهتمام بالمشاركة في الحياة السياسية بشكل فعّال ومُرَكَّز. وقلن إن معظم الأردنيات لسن على دراية بكيفية ممارسة الدور السياسي كاختيار المرشح المناسب أو الترشح للانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية. وإلى جانب ضعف ثقتهن بأنفسهن كفاعلات سياسيات، يؤثر الطابع العشائري السائد في جميع مسارات العملية السياسية في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى سعي الأردن للنهوض بالمرأة لتمكينها من القيام بدور سياسي والوصول إلى مواقع صنع القرار. فقد حدّد قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2016



## خامساً- الخلاصة والتوصيات



### ألف- الخلاصة

ولا في الدور الذي ينبغي أن يضطلع به على مستويات صنع القرار في سوريا ما بعد النزاع.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين المجتمعين، المجتمع الأردني ومجتمع اللاجئين، برزت من خلال النقاشات حالة الضعف التي تعيشها النساء اللاجئات وكذلك الأردنيات في منطقة الكرك والتي انعكست على العلاقة بين المجتمعين، الأمر الذي نجم عنه بعض التوترات. ووفقاً لتقرير تحليل واقع النزوح من منظور الجنسين: وضع النساء السوريات اللاجئات في الأردن (بالإنكليزية) (ص. 26)، الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة IPSOS في عام 2018، تُعتبر المنافسة على الموارد من أهم أسباب التوتر بين اللاجئين السوريين والمجتمع الأردني. كما بيّنت النقاشات عوامل أخرى مثل النظرة الدونية من أفراد المجتمع المحلي إلى اللاجئين السوريين بشكل عام، والتعرض للنساء أحياناً بالتعليقات السلبية أو المُهينة، ولا سيما حين خروجهنّ من المنزل، مما دفع البعض منهنّ إلى تغيير طريقة لباسهنّ ومظهرهنّ الخارجي حتى يبدن كالأردنيات من أجل الحدّ من تلك التعليقات. وفي رأي بعض اللاجئات المشاركات في النقاش، يتفاقم هذا الوضع في ظل ضعف الحماية القانونية للاجئ السوري في الأردن في حال حصول أية مشكلة بينه وبين المواطن الأردني، إذ يتمّ إلقاء اللوم والذنب على اللاجئ السوري دائماً حتى لو كان على حق. كما تحدثت النساء السوريات عن الشعور بالخوف الدائم وعدم الاستقرار بسبب تعرّض أسرهنّ للتهديد المستمر من قبل أردنيين بإعادتهم إلى المخيم في حال نشوب

حاولت هذه الورقة استطلاع آراء عدد من اللاجئات السوريات في منطقة الكرك في الأردن إضافة إلى آراء عدد من النساء الأردنيات، في محاولة للتعرف على أبرز الاحتياجات والأولويات التي يمكن لصانعي وصانعات القرار العمل عليها.

وشكلت الاحتياجات التنموية هاجساً مشتركاً لكلا المجموعتين، وأكدت النقاشات أهمية إيلاء الانتباه لقضية مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية وتفعيل أدوارهن في هذا المجال من خلال توفير فرص عمل جديدة وتهيئة بيئة صديقة للنساء العاملات، إضافة إلى تعزيز مهارات النساء.

صحيح أن النساء لم يملكن الجراءة الكافية للحديث عن مختلف أشكال العنف، ولكنهن استعرضن القضايا ذات الصلة بتزويج الطفلات والعنف الاقتصادي، الأمر الذي يستوجب التفكير في ديناميات كسر الصمت وفي سُبل دفعهن لطلب الخدمات الخاصة بحماية النساء من العنف والتمييز.

ويؤكد ضعف اهتمام النساء بقضية المشاركة في المجال السياسي ضرورة البحث عن سُبل التعامل مع هذه القضية على المستويين الوطني والمحلي ودفع النساء إلى اعتبار مشاركة المرأة في المجال السياسي من الأولويات، سواء الأردنيات أو اللاجئات اللواتي لم يخرجن بعد تسع سنوات من اللجوء من حالة التفكير بالاحتياجات الآنية والمرتبطة غالباً بالعائلة وليس بواقعهن وحقوقهن ومستقبلهن كنساء

وأيضاً من زيادة طلب أرباب العمل على العمالة السورية لأنّ اللاجئين واللاجئات يعملون بأجور منخفضة لعدم حيازتهم أو حيازتهم تصاريح عمل.

أية مشكلة بينهم. وفي سياق مُوازٍ، أثارت الأردنيات قضية انزعاج الأردنيين من ارتفاع بدل إيجار الشقق السكنية بسبب زيادة الطلب عليها من قبل اللاجئين،

## باء- التوصيات

أوصت النساء المشاركات في النقاشات بما يلي:

1 الاهتمام بتنشيط الاقتصاد وتشجيع الاستثمار من خلال تطوير مشاريع مشتركة بين نساء أردنيات وسوريات واتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير فرص العمل للنساء من المجموعتين وضمان حصولهن على الموارد والقروض والمؤهلات الضرورية، إضافة إلى تعديل القوانين والإجراءات للسماح بعمل اللاجئات السوريات، وتعزيز الحماية القانونية لكل النساء من مختلف أشكال العنف والتمييز التي تمارس ضدهن في مجال العمل، وتهيئة بيئة عمل داعمة تلبي احتياجات المرأة في القطاعين العام والخاص.

2 الاهتمام بحماية النساء من العنف الأسري بمختلف أشكاله من خلال تفعيل قانون الحماية من العنف الأسري وتفعيل دور المحاكم وهيئة حماية الأسرة وأجهزة إنفاذ القانون المعنية بحماية النساء، إضافة إلى ضمان وصول النساء إلى الخدمات القانونية وتعزيز وعيهن بها وبآليات استخدامها.

4 اتخاذ التدابير الكفيلة بتعديل الممارسات والمواقف المسيئة للنساء من خلال نشر المعرفة لكل شرائح المجتمع وبينهم الرجال بحقوق النساء وبأهمية إلقاء التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين، بهدف إرساء بيئة داعمة للتغيير المجتمعي، واستخدام استراتيجيات وتكتيكات الحملات الإعلامية وتطبيقات الهاتف ومنصات التواصل الاجتماعي.

3 إيلاء الأولوية لقضية تزويج الطفلات سواء بالعمل على الجانب التشريعي الكفيل بحماية الطفلات أو العمل مع المؤسسات الدينية المعنية، وكذلك تعزيز الوعي الاجتماعي بمخاطر تزويج الطفلات.

6 معالجة قضية التحرش الجنسي من خلال إعداد استراتيجية وطنية شاملة تشترك في صياغتها كافة الجهات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، والتأكيد على أهمية بناء قواعد البيانات لقياس انتشار هذه الظاهرة والتقدم المحرز في القضاء عليها.

5 إنشاء آليات للتنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية بحقوق النساء في المنطقة وتفعيل أدوات دراسة احتياجات النساء وإشراكهن في التخطيط لقيادتهن.

8 بناء الوعي حول القضايا المرتبطة بالصحة الإنجابية والجنسية، وحث النساء على طلب الخدمات ذات الصلة، إضافة إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول اللاجئات السوريات إلى الخدمات الصحية بأقل التكاليف.

7 زيادة وعي النساء الأردنيات والسوريات والمجتمع بشكل عام حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة.

10 مراجعة التدابير والإجراءات القانونية المتعلقة بوجود اللاجئين السوريين في الأردن وتسهيل إصدار الوثائق الخاصة بهم وضمان تقديم خدمات مساندة قانونية لهم.

9 مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية في الأردن المتعلقة في الوصول إلى التعليم العالي لتعزيز وصول الطلاب السوريين إلى مؤسسات التعليم العالي وإيجاد الحلول المناسبة، وإدارة الجودة الشاملة في التعليم لإتاحة التعليم النوعي لجميع الطلبة.

11 إيلاء الأهمية لقضايا الحفاظ على النسيج الاجتماعي المحلي في المجتمعات المضيفة، وتعزيز أواصر التلاقي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، واتخاذ التدابير الكفيلة بإشراك النساء في أدوار قيادية في هذا المجال على المستوى المحلي.



تتناول الورقة الأوضاع الخاصة باللاجئات السوريات والنساء من المجتمعات المضيفة في الأردن. وهي نتاج لعدد من اللقاءات المركزة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مع 142 سيدة أردنية وسورية تتراوح أعمارهن بين 18 و45 سنة وذلك في إطار تنفيذ الإسكوا لبرنامج «مساعدة وتمكين اللاجئات من سوريا والنساء والفتيات المستضعفات في المجتمعات المضيفة في مصر والأردن ولبنان» الذي نفذ بدعم من وزارة الخارجية الإيطالية والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي. وتتيح الورقة التعرف إلى واقع النساء وأوضاعهن في مجالات متعددة منها الفقر والبطالة والصحة والتعليم والعنف ضد النساء والفتيات والمشاركة في الحياة السياسية والعامة. وهي تضيء على تجربة اللاجئات السوريات وأثر اللجوء على تعديل الأنماط والأدوار المجتمعية لكل من المرأة والرجل من وجهة نظرهن.